مجلة الحوار الفكري ISSN: 1112-5144
مجلد: 18عدد: 01 السنة 2024 EISSN :2600-6332

واقع بلدية أغورط التنموي ورهانات التنمية المحلية ـ ولاية العصابة ـ موريتانيا

د. عبد الله ولد سيدي محمد ولد أبنو،abdoullah2@yahoo.fr ، أستاذ الجغرافيا المساعد- كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة نواكشوط

تاريخ الارسال: 2024/12/01 تاريخ القبول: 2024/12/01 تاريخ النشر: 2025/01/06

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وتحقيق تنمية محلية شاملة ومستدامة في بلدية أغورط، التي تواجه ظروفًا صعبة وتخلفًا تنمويًا في مختلف المجالات. تقوم الدراسة على فرضية أساسية مفادها أن تحقيق هذه التنمية يتطلب استثمارًا فعالًا لجميع الموارد المتاحة، سواء كانت طبيعية، اجتماعية، اقتصادية أو تراثية. كما يستدعي الأمر تفعيل دور الفاعلين المحليين والمجتمع المدني من أجل بناء أسس تنموية تعزز العدالة الاجتماعية وتساهم في تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي.

تتناول الدراسة تحليلًا دقيقًا للإمكانات المتوفرة في بلدية أغورط، مع التركيز على المؤهلات الطبيعية والبشرية التي يمكن أن تساهم في تحسين الوضع التنموي. كما تسلط الضوء على التحديات التي تواجه المنطقة في سبيل تحقيق تنمية مستدامة، وتستعرض الأساليب والسبل الممكنة لتجاوز هذه التحديات من خلال إدارة فعّالة للموارد المحلية، وخلق بنية تحتية اقتصادية واجتماعية ملائمة.

تستعرض الدراسة كذلك التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي يشهدها المجال القروي في بلدية أغورط، في ظل الظروف الراهنة، وتحاول الإجابة على مجموعة من الأسئلة الأساسية حول كيفية تعزيز التنمية المحلية وتحقيق استدامتها في هذه المنطقة.

الكلمات المفتاحية:التنمية، التنمية المحلية المستدامة، بلدية أغورط، لعصابة، الزراعة.

Abstract

The Development Reality of Agourat Municipality and the Challenges of Local Development - Assaba Region – Mauritania

This study aims to analyze and achieve comprehensive and sustainable local development in the municipality of Agourt, which faces difficult conditions and developmental backwardness in various fields. The study is based on a central hypothesis that achieving this development requires the effective investment of all available resources, whether natural, social, economic, or heritage-related. It also

requires activating the role of local actors and civil society in order to build developmental foundations that promote social justice and contribute to improving the economic and social situation.

The study provides a detailed analysis of the available resources in the Agourt municipality, focusing on natural and human qualifications that could contribute to improving the developmental situation. It also highlights the challenges faced by the region in achieving sustainable development and reviews possible methods and ways to overcome these challenges through effective management of local resources and the creation of appropriate economic and social infrastructure.

The study also examines the economic and social transformations taking place in the rural area of Agourt municipality under the current conditions and attempts to answer a series of fundamental questions about how to enhance local development and ensure its sustainability in this region.

Keywords: development, sustainable local development, Agourt municipality, agriculture

المقدمة

1. أهمية البحث:

أصبح موضوع إشكالية التنمية المحلية المستدامة من القضايا التي تحظى باهتمام واسع، وذلك لما تتطلبه من استغلال كافة الموارد المادية والبشرية والفكرية. ولهذا، بدأت الدراسات الجغرافية تركز بشكل أكبر على الجوانب التطبيقية المرتبطة بالتنمية، باعتبارها عملية شاملة تتضمن جميع المتغيرات الأساسية في البنية الاقتصادية والاجتماعية.

هذا التوجه يجعل من دراسة التنمية المحلية المستدامة في بلدية أغورط أهمية خاصة وراهنية نظرا لخصائصه الاقتصادية والاجتماعية والمجالية وحتى الثقافية، بالإضافة إلى علاقات البلديات الريفية بالمجال الحضري على مستوى قوة الجذب التي تتمتع بها المدن مقارنة بعامل الطرد الذي تشهده المجالات الريفية.

إشكالية البحث:

رغم المؤهلات والإمكانات التي تمتلكها بلدية أغورط، فإنها تشهد حالة من الركود وأحيانًا التراجع على المستوى التنموي، وهو ما لا يتناسب مع قدراتها وطاقاتها التنموية. ومن هنا تبرز إشكالية بحثنا، التي تتجسد في مجموعة من التساؤلات الجوهرية، حيث تفرض طبيعة الموضوع معالجة مختلف أبعاده.

أ. ما هي أبرز الإمكانات المتوفرة في بلدية أغورط؟ وأهم الإكراهات التي تحول دون تحقيق تنمية محلية شاملة ومستدامة في بلدية أغورط
ب. ما هي أهم الاقتراحات التي يمكن أن تساهم في حل هذه الإكراهات، بما يعزز تطور التنمية المحلية من خلال إدارة محكمة للموارد المحلية وخلق بنية تحتية اقتصادية واجتماعية في هذه البلدية؟

فرضية البحث:

تنطلق هذه الدراسة من فرضية أساسية مفادها أن تحقيق تنمية محلية شاملة ومستدامة في ظل الظروف الهشة والتخلف الذي يعاني منه المجال المدروس، يعتمد بشكل كبير على استثمار وتدبير فعال لكافة الموارد المتاحة، سواء كانت طبيعية أو اجتماعية أو اقتصادية أو تراثية. كما يتطلب الأمر تعبئة جميع الفاعلين والسكان المحليين من أجل خلق مقومات تنموية شاملة تحقق العدالة الاجتماعية، وذلك من خلال تذليل الإكراهات وتثمين الإمكانات استنادًا إلى تشخيص ترابي شامل يأخذ في الحسبان الخصوصيات المحلية والجهوية والوطنية.

ويمكن تعزيز هذه الفرضية العامة من خلال فرضيتين جزئيتين:

إن المؤهلات الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية المتوفرة في بلدية أغورط قادرة على دعم تحقيق تنمية محلية شاملة فيها.

إن الأنشطة غير الفلاحية مثل القطاع السياحي والصناعة التقليدية وغيرها يمكن أن تلعب دورًا رئيسيًا في تحريك عجلة التنمية بالبلدية.

4- أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العامة والخاصة أهمها:

- ✓ التعرف على أهم المؤهلات الطبيعية والبشرية المساعدة على التنمية المحلية في المجال القروي لبلدية أغورط، الذي يشهد تحولات اقتصادية واجتماعية ومجالية وسلوكية وسياسية على جميع المستويات.
- ✓ رصد أهم المشاكل التي يعاني منها المجال القروي والسبل الكفيلة لخلق تنمية محلية مستدامة وشاملة تبعا لتشخيص عام لأهم الموارد المحلية بالبلدية.

5- منهجية الدراسة:

من أجل تحقيق هذه الأهداف وحل إشكالية البحث، كان من الضروري اعتماد مناهج وتقنيات حديثة لفهم واقع التنمية استنادًا إلى الموارد المحلية المتوفرة في البلدية وسبل تطويرها. لذلك، تم الاعتماد على مجموعة من المناهج العلمية، أبرزها: المنهج الاستقرائي الذي يساعد على جمع البيانات من الواقع المحلي، والمنهج الاستنباطي الذي يعكس الانتقال من العام إلى الخاص، ومن الكل إلى الجزء. بالإضافة إلى المنهج الوصفي الذي يساهم في توطين وتحليل بعض الظواهر المحلية. يهدف هذا

التنوع المنهجي إلى إبراز نقاط القوة والضعف في المجال المدروس، مما يسهم في فهم أفضل للتحديات والفرص التنموية.

أولا: مفهوم التنمية المحلية

يدل مصطلح التنمية على عملية انتقال المجتمعات من حالة ومستوى أدنى إلى حالة ومستوى أفضل، ومن نمط تقليدي إلى نمط أكثر تطورًا سواء من حيث الكم أو النوع. وتُعد التنمية حلاً أمثل لا غنى عنه في مواجهة المتطلبات الوطنية في مجالات الإنتاج والخدمات.

وبالمفهوم الواسع، فإن التنمية تمثل تحسينًا مستدامًا للمجتمع ككل وللنظام الاجتماعي، بهدف تحقيق حياة إنسانية أفضل. وهذا يشمل تعزيز مستويات المعيشة، وتحسين فرص التعليم والصحة، وتوفير بيئة اقتصادية واجتماعية تدعم النمو والرفاهية لجميع أفراد المجتمع.

وتتضمن عملية التنمية تحسين البنية التحتية وتعزيز القدرات المؤسسية في مختلف القطاعات، مثل التعليم والصحة والنقل والطاقة، بما يسهم في خلق بيئة تمكّن الأفراد من تحقيق إمكانياتهم كاملة. كما تهدف التنمية إلى تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تقليص الفوارق بين الفئات الاجتماعية والمناطق الجغرافية، وضمان توفير الفرص المتكافئة للجميع.

فالتنمية المستدامة، من جانبها، تسعى إلى تلبية احتياجات الحاضر دون التأثير سلبًا على قدرة الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتهم. وهذا يتطلب إتباع سياسات تحافظ على الموارد الطبيعية وتحترم البيئة، مع تعزيز الابتكار والتكنولوجيا بما يسهم في تحسين الإنتاجية وتطوير أساليب العمل.

كما أن التنمية تتطلب المشاركة الفاعلة لجميع الفاعلين من القطاع العام والخاص والمجتمع المدني. فعندما يتعاون الجميع بشكل متناغم ويشارك في اتخاذ القرارات وتنفيذ المشاريع، يتم ضمان استدامة النتائج وتحقيق الأهداف التنموية المرجوة.

كما تُعد التنمية عملية شاملة ومعقدة تشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتتطلب رؤية استراتيجية طويلة الأمد لتحقيق التقدم المستدام الذي ينعكس إيجابًا على الأفراد والمجتمعات.

فالتنمية المحلية هي عملية تهدف إلى تحقيق التعاون الفعّال بين الجهود الشعبية والحكومية بهدف رفع مستوى التجمعات والوحدات المحلية على الصعيدين الإداري والاجتماعي والثقافي. هذا التعاون يسعى إلى تحسين نوعية الحياة لسكان هذه التجمعات المحلية في مختلف مستويات الإدارة المحلية.

وتركز التنمية المحلية على تلبية احتياجات المجتمع المحلي من خلال استثمار الموارد المتاحة وتوجيهها نحو تحسين الخدمات الأساسية مثل التعليم، والصحة، والمرافق العامة، والبنية التحتية. كما تسعى إلى تعزيز المشاركة المجتمعية وتمكين المواطنين من لعب دور رئيسي في صنع القرار، مما يعزز من قدرة هذه المجتمعات على التكيف مع التحديات المحلية وتحقيق التنمية المستدامة.

وتعتبر التنمية المحلية أحد الأسس المهمة في تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد، حيث توفر فرصة لتقليل الفوارق التنموية بين المناطق المختلفة وتحقيق العدالة الاجتماعية، مما يؤدي إلى خلق بيئة مواتية لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في هذه التجمعات المحلية.

ثانياً: تعريف التنمية المحلية

التنمية المحلية هي عملية تمكّن المجتمع المحلي من المشاركة الفعّالة في تشكيل بيئته، بهدف تحسين الظروف المعيشية للسكان. كما يمكن تعريفها بأنها عملية تهدف إلى استثمار جميع الموارد المتاحة في المجتمع المحلي، سواء كانت مادية أو طبيعية أو بشرية، من أجل تعزيز الدخل، وتحسين الوضع الاقتصادي والرفاه الاجتماعي، فضلاً عن تحسين جودة الخدمات بشكل مستدام.

وهناك من يعرفها بأنها تنمية شاملة، لكونها تضطلع إلى تغيير المجتمع بشكل كامل وتهدف إلى تحقيق النمو في مختلف قطاعاته كما أنها تتعامل مع المجتمع المحلي كنظام كامل. وبالتالي فهي عملية واسعة تشمل كافة فعاليات وأنشطة وموارد المجتمع المحلي وتسعى لتغيير جميع الأطر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والإدارية فيه.

ثالثاً: البلدية كمجوعة ترابية

البلدية: تعرف المادة الأولى من الأمر القانوني رقم 289.87 الصادر بتاريخ 20 أكتوبر 1987 المنشئ للبلديات معدل

كما تعرف البلدية على أنها: مجموعة ترابية خاضعة للقانون العام، ولها شخصية قانونية، واستقلال مالي، تتمتع البلدية بميزانية وموظفين وممتلكات خاصة لممارسة الصلاحيات التي يخولها إياها القانون[1].

المادة الثانية: تكلف البلدية بتسيير المصالح البلدية، والمرافق العمومية التي تستجيب لحاجيات المواطنين المحليين، والتي لاتخضع بطبيعتها، أو درجة أهميتها لاختصاص الدولة. وفي هذا الإطار، فإن صلاحيات البلدية تشمل أساسا:

- صيانة الطرق المحلية؛
- بناء وصيانة وتجهيز المنشآت المدرسية للتعليم الأساسي؛
- بناء وصيانة وتجهيز المنشآت الصحية ومراكز حماية الأمومة والطفولة؛
- توفير المياه والإنارة العمومية، وفي حالة عقد امتياز فإن دفتر الشروط يتم اعتماده بموجب مرسوم؛
- النقل الحضري والصحي والمدرسي؛
- مكافحة الحرائق؛
- الصحة الوقائية؛

[1] مجموعة النصوص المنظمة للجماعات الإقليمية ص:122-123

- إزاحة الأوساخ؛
- الأسواق والمذابح؛
- المنشآت الرياضية والثقافية والبلدية؛
- الحدائق والبساتين؛
- المقابر؛
- مساعدة الفقراء؛
- استصلاح وتسيير المناطق التي تقطعها الدولة للبلدية.

يتم تحويل المهام التي كانت تمارسها الدولة أو الولاية إلى البلدية طبقا لأحكام العنوان الخامس من هذا الأمر القانوني[1].

المجلس البلدي: كل أعضاء المجلس البلدي منتخبون بالاقتراع العام المباشر. يعقد المجلس البلدي 4 دورات عادية سنويا (في شهر يناير، إبريل يوليو وأكتوبر) يشكل ويعين المجلس البلدي لجانا فنية من بين أعضائه بمداولات.

تدرس هذه اللجان الشؤون الداخلية في دائرة اختصاصاتها كما تحضر لمداولات المجلس. يجب أن لا يقل عدد هذه اللجان عن اثنتين ولا يزيد على أربعة.

صلاحيات المجلس البلدي

طبقا لمقتضيات المادة 28 من الأمر القانوني 87/289 يسير المجلس البلدي بواسطة مداولاته شؤون البلدية. وفي هذا الصدد يمتلك المجلس البلدي الصلاحيات التالية:

- يصوت على ميزانية البلدية ويدرس ويصادق على الحسابات الإدارية وحساب التسيير؛
- يحدد الموارد المالية للبلدية كما وردت في المواد 68 وما يليها من الأمر القانوني؛ المذكور أعلاه
- يحدد كل سنة، بالتشاور مع السلطات الإدارية المحلية، شروط تحقيق نشاطات التنمية في المجالات التي تتطلب تنسيقا بين الدولة والبلدية؛
- يقرر تسجيل ونزع تسجيل الممتلكات العامة للبلدية وتخصيصها ونزع تخصيصها؛
- يقرر إنشاء وتنظيم المرافق العمومية البلدية وتسييرها عن طريق الإدارة المباشرة أو عن طريق عقود الامتياز؛
- ينشأ الوظائف البلدية؛
- ينظم عن طريق مداولاته المسائل الجبائية الداخلة في صلاحياته طبقا للمدونة العامة للضرائب؛
- يحدد المساعدة التي تخصصها البلدية والأعمال الداخلة في صلاحيات الدولة التي تنفذ على تراب البلدية يصادق على دفتر شروط الاقتطاعات التي تمنحها الدولة للبلدية ضمن الشروط المحددة من طرف النصوص المعمول بها؛

[1] مجموعة النصوص المنظمة للجماعات الإقليمية،مرجع سبق ذكره 2018.ص :123

ISSN: 1112-5144
EISSN :2600-6332

- يأذن للعمدة بالقيام بكل المعاملات والبيع والاقتناء باسم البلدية في حدود مبلغ سيحدد بمقرر مشترك من الوزيرين المكلفين بالداخلية والمالية؛
- يأذن للعمدة بقبول الهدايا والهبات؛

كما يعطي المجلس البلدي رأيه حول جميع المسائل التي تمثل مصلحة محلية خاصة على المستوى الإداري والاقتصادي والثقافي والاجتماعي وكلما أوجبت القوانين والنظم هذا الرأي أو طلبته سلطة الوصاية وخصوصا حول المسائل المتعلقة بالعمران والتخطيط المعدة من طرف الدولة.

يمكن أن يحل المجلس البلدي بموجب مرسوم صادر عن مجلس الوزراء. وفي حالة الاستعجال يمكن أن يعلق بموجب مقرر من وزير الداخلية واللامركزية، ولا يمكن عن تتجاوز مدة التعليق شهرين. كما أنه إذا فقد المجلس خمس أعضائه على الأقل بسبب آخر فإنه يكمل أن طريق انتخابات جزئية في أجل ستة أشهر من تاريخ شعور آخر مقعد وعند المجلس أغلبية أعضائه فإن وزير الداخلية واللامركزية يعلن تعليقه بقوة القانون.....

المجلس البلدي: أسند الأمر القانوني للمجلس البلدي 15 صلاحية تبدأ من التعليم الأساسي إلى الصحة والرياضة والشؤون الاجتماعية وتجهيز المنشآت الصحية والثقافية وكل ما يدخل في إطار حياة المواطنين ويتعلق الأمر ب:

- صيانة الطرقات المحلية؛
- بناء وصيانة وتجهيز البنايات المدرسية للتعليم الأساسي؛
- بناء وصيانة المستوصفات ومراكز حماية الأمومة والطفولة؛
- توفير المياه والإنارة العمومية: وفي حالة عقد الامتياز فإن كراس الشروط يتم اعتماده بمرسوم؛
- النقل الحضري؛
- الصحة الوقائية؛
- إزالة الأوساخ؛
- الأسواق؛
- المسالخ؛
- التجهيزات الرياضية؛
- الحظائر والحدائق؛
- المقابر؛
- القطع الأرضية التي تقطعها الدولة للبلدية؛
- استصلاح وتسيير؛

ولممارسة كل هذه الصلاحيات وكذا اللاحقة منها تتمتع البلدية بميزانية خاصة ناتجة من:

- الجباية الخاصة؛
- دعم الدولة؛

ISSN: 1112-5144
EISSN :2600-6332

- الاقتراض من المنظمات المالية بضمان الدولة؛
- تمويل ودعم المنظمات الوطنية الشركاء الفنيين والماليين؛

وتمارس هذه الصلاحيات المذكورة أعلاه بهدف ضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين وذلك عن طريق مواردهم الذاتية وبمشاركة الدولة وبقية الشركاء[1] .

رابعاً: توطين مجال الدراسة (بلدية أغورط)

تعتبر بلدية اغورط من أهم بلديات ولاية لعصابة سواء تعلق الأمر بموقعها الجغرافي أو بظروفها المناخية الملائمة نسبيا للتنمية الفلاحية وهي تقع على الحدود الشرقية لولاية لعصابة مع الحوض الغربي، تحدها من الشمال بلدية انواملين ومن الشرق ولاية الحوض الغربي ومن الجنوب بلدية ابلاجميل ومن الغرب بلدية الملك[2]. ويجتازها من الغرب إلى الشرق طريق الأمل على طول 30 كلم.[3] وهي واحدة من البلديات الريفية الخمسة التابعة لمقاطعة كيفه بولاية لعصابه. تم إنشاؤها بموجب المرسوم رقم169/88 الصادر بتاريخ:6 دجنبر 1988م والذي يحدد مقرها وحدودها الترابية. ويبلغ عدد سكانها حسب إحصاء 2013 17243 نسمة بينما كان عدد سكانها سنة 2000 ، 12.924 نسمة[4] وبلغت مواردها المالية سنة 2011 ما مجموعه 28.650.951 مليون أوقية[5]

خريطة توطين بلدية أغورط

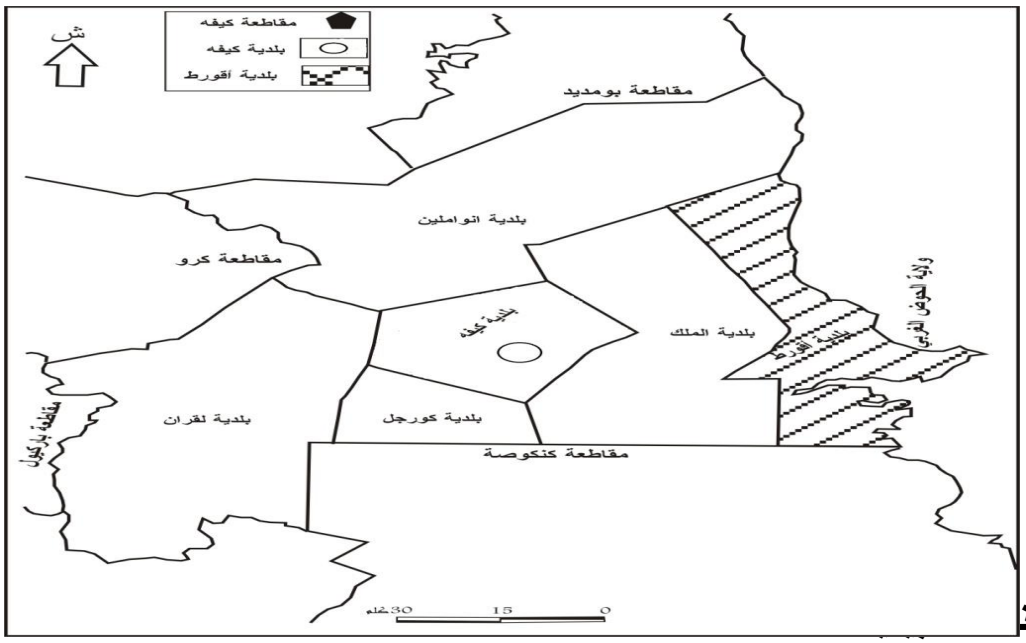

1: الإمكانات

من أهم عوامل ومحددات التنمية المحلية المستدامة دراسة إمكانات وإكراهات الوسط الطبيعي سواء تعلق الأمر بالتنمية الفلاحية أو التنمية البشرية المستدامة. لذلك سوف نحاول التطرق لتشخيص

[1] وحدة التكوين (تسيير الشؤون الإدارية البلدية)وزارة الداخلية واللامركزية 2012 ص :12-13

[2] -Projet d'appui aux Communes de L'ASSABA « plan de développement communal » Commune de AGHORAT, septembre2006.p.7

[3] مشروع دعم بلديات لعصابه (م.د.ب.ل)، **المخطط التنموي البلدي لبلدية أغورط** 2007، ص: 10

[4] . مشروع دعم بلديات لعصابه (م.د.ب.ل)،**خطـة الاستثمـار السنـوية ، 2007**

[5] . **المديرية العامة للجماعات المحلية** 2012

العوامل الطبيعية المتمثلة في مظاهر السطح والمناخ والمياه والتربة والغطاء النباتي نظرا لأهميتهما الكبرى في التنمية المحلية.

1-1- التضاريس:

إن موضوع تضاريس بلدية أغورط لا يمكن تناوله عن المظهر العام لمقاطعة كيفة، المرتبط أساسا بشكل وبنية الصخور الجيولوجية المكونة له. لذلك يمكن حصر التشكيلات الجيولوجية في وحدتين متباينتين[1]:

وحدة حديثة تشكلت في الزمن الرباعي وأخرى تعود إلى ما قبل الكامبري وحتى الديفوني

تتميز البلدية بقلة الانحدارات وخاصة في جزءها الشرقي (اتجاه طريق الأمل) الذي تغلب عليه سهول متصلة، تنتمي إلى صخور هضبة أفل.

1 -2- المناخ:

تعتبر الظروف المناخية من أهم العوامل المؤثرة على التوزيع المجالي للساكنة القروية نظرا الارتباط الأنشطة الاقتصادية الريفية بعنصر المناخ؛ خصوصا الزراعي والرعوي منها، نتيجة تفاعل عناصره وما يعكسه هذ التأثير على مدى إمكانية التنمية المحلية في بلدية أعورط.

لذلك فإن دراسة العناصر المناخية أصبحت ضرورة لا يمكن تجاوزها لمعرفة ظروف تنمية عدة أنشطة كالفلاحة والسياحة[2].

وفي غياب معطيات مناخية خاصة بالبلدية فإنه وجب إلزاما إسقاط المعطيات المناخية للمنطقة المجاورة للبلدية والأقرب والتي تتوفر على محطة لقياس الحرارة والأمطار (محطة كيفة 49 كلم).

ويبرز تحليل البيانات المناخية المتوفرة لدى محطة كيفة تذبذبا شديدا للتساقطات المطرية زمانا ومكانا. وقد أدت التغيرات المناخية في المنطقة إلى اللاتوازن للأنظمة الزراعية والرعوية والبيئية، كما سجلت نقصا ملموسا على مستوى الفرشاة المائية الجوفية، وتقدما كبيرا لجبهات الترمل[3] ويلاحظ منذ سنوات الجفاف 1970- 1980 تراجع متوسط التساقطات المطرية إلى 200مم في الجزء الشمالي من البلدية وأقل من 300 في الجزء الجنوبي، أما في الثلاثين سنة الأخيرة فان كميات الأمطار عرفت تذبذبا من سنة إلى أخرى(1980- 1990) وصلت التساقطات إلى 223 مم بينما وصلت (1990- 2000) نسبة 206مم في حين ارتفعت إلى 338 مم خلال السنوات العشرة الأخيرة . مقابل ارتفاع كبير في درجات الحرارة نظرا للموقع الجغرافي للبلاد ككل[4] وتشهد المنطقة تباينا كبيرا في درجات

[1] مشروع دعم بلديات لعصابه (م.د.ب.ل)، **المخطط التنموي البلدي لبلدية أغورط** 2007، ص: 12

[2] امحمد بودواح: **دور زراعة الكيف في التحولات الاقتصادية والاجتماعية والمجالية، و آفاق التنمية في جبال الريف: نماذج من الريف الأوسط**، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الآداب، تخصص: جغرافيا، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 2001-2002. ص: 42

[3] - ج ا م، تحديث **البرنامج الجهوي لمكافحة الفقر لولاية لعصابة**، التقرير النهائي 2009، ص.10

[4] - كتابة الدولة المكلفة بالبيئة، **خطة العمل الوطنية لمكافحة التصحر في موريتانيا**، 2009 ، ص: 17

الحرارة (وصلت سنة 2010 مابين 44.5 إلى 30)[1].أثرت على الحركة الإنتجاعية واتجاه مسارها ومسالكها، إضافة إلى ظاهرة الاستقرار البشري التي تركزت حول نقاط المياه.

1 -3- التربة

نظرا للأهمية الكبرى لدراسة التربة ودورها في تحديد إمكانات التنمية ونوع النشاط الفلاحي السائد والأهمية الكبرى التي أصبحت الأراضي الخصبة والقابلة للزراعة والرعي تشعلها من ناحية الملكية العقارية لذلك فإن التربات في البلدية تتميز بأنواع ثلاثة[2]:

- تربة ذات أساس كوارتيزي ترتفع فيها نسبة المواد المعدنية وهي تمتاز بقطاعها النباتي وبخصوبتها النسبية
- تربة تحتوي أكاسيد الحديد انسيابية بفعل النحت
- تربة ذات أصل متحول "بفعل الرياح"

1 -4- المياه:

كان الماء ولازال يشكل أهمية كبيرة باعتباره موردا حيويا واقتصاديا لا يمكن الاستغناء عنه، وقد شكل عنصر جذب واستقرار بشري منذ القدم[3]. ويلعب مدى توفر المياه والتحكم فيها دورا كبيرا في التنمية المحلية، ولا توجد شبكة مائية دائمة للمياه السطحية في البلدية، إلا أن هناك بعض الأودية المائية الموسمية المهمة كواد بوكاري وواد أم الخز اللذين يستمر فيهما الماء أكثر 8 إلى 10 أشهر

كما تضم المنطقة العديد من البرك المائية (التومرن) يختلف توزيعها وتتباين أهميتها حسب الجريان الذي يغذيها أثناء موسم الخريف مثل: بولعيني والكاعة ورأس الفيل.

أما المياه الجوفية فان المنطقة تنتمي إلى الجيوب السطحية من سلسلة هضاب لعصابة وظهر الطالب وأفل وهي امتداد ثانوي لسلسلة الموريتانيد، ويوجد بها مخزون مائي مهم وتلامس بحيرة لعيون جزء منها في بعض مناطقها[4] .

كما تستفيد البلدية من وجود العديد من الينابيع المائية (إريجي)يزيد عددها على 15 ينبوعا. هذه الوضعية المتسمة بمحدودية الموارد المائية تحتم علينا تثمين الحاجيات المائية الموجودة على المستوين الاقتصادي والاجتماعي والمحافظة على ديمومتها ـ خصوصا أن المياه الجوفية غير متجددة وقابلة للنفاذ ـ وبالتالي يجب استغلالها استغلالا أمثل حتى يتسنى للمجتمع القروي الاستفادة منها بطرق أكثر ملائمة والظروف المناخية المتسمة بارتفاع درجات حرارتها ونقصا كبيرا في كمية أمطارها السنوية، وما لذلك من انعكاس على المجالين البيئي والغابوي.

1 – 5- الغطاء النباتي:

[1] ـ **محطة الأرصاد الجوية** في كيفة 2023
[2] ـ مشروع دعم بلديات لعصابه (م.د.ب.ل)، **المخطط التنموي البلدي لبلدية أغورط** 2007، ص: 11
[3] ـ زهرة فعرس، **المجتمع الصحراوي ومسألة تدبير الماء في منطقة بوجدور**، اطروحة دكتوراه، جامعة الحسن الثاني، المحمدية 2008، ص,63.
[4] الخريطة الجيولوجية لموريتانيا

يعتبر الغطاء النباتي عنصرا أساسيا من العوامل المساعدة على التنمية المحلية، سواء تعلق الأمر بالجانب الفلاحي أو بما توفره النباتات من بقايا على سطح الأرض وخصوبة التربة. وللغطاء النباتي كذلك وظيفة طاقية ورعوية لا يستهان بها بالنسبة للساكنة المحلية. كما أنه يلعب دورا رئيسيا في التنوع النباتي والحيواني وحماية التربة؛ ويتنوع الغطاء النباتي ويختلف توزيعه في المنطقة تبعا لطبيعة السطح وخصائصه النباتية، لذلك فان كثافته تتركز أساسا ضمن نطاقات الأودية والمجاري المائية الموسمية والمستنقعات في الجنوب والجنوب الشرقي من البلدية، كما تظهر نباتات مشتتة وضعيفة الكثافة تظافرت مجموعة من العوامل على تدهورها أهمها:

- ✓عدم وجود قوانين رادعة ومطبقة فعلا على مستخدمي الغابة
- ✓العوامل البيومناخية التي تهدد المنطقة
- ✓الاجتثاث السلبي المتواصل
- ✓الحرائق وضعف الحماية
- ✓ضعف تجدد الغطاء النباتي
- ✓ضعف الإمكانات المادية والبشرية للإدارة المشرفة
- ✓الاستنزاف الذي يتجاوز قدرة البيئية على التجدد
- ✓تقدم جبهة التصحر وتراجع نسبة الأمطار

لذلك فان مستقبل الغطاء النباتي على مستوى البلدية مهدد بمزيد من التدهور إذا لم تتخذ مجموعة من الإجراءات المحلية للحد من تدهور هذا البنك الطبيعي الذي يمكن توظيفه في عدة أغراض منها ما هو اجتماعي كالنزهة والترفيه، ومنها ما هو اقتصادي كالرعي، ومنها ما هو مناخي كتلطيف الجو، ومنها ما هو بيئي كوقف انجراف التربة... زيادة على أن استغلال المجال الغابوي يشكل مطلبا يساعد في خلق تنمية محلية مستدامة شريطة استغلاله استغلالا أمثل في ظل وجود 8 أحزمة خضراء في بلدية أغورط، من بينها سبعة عاملة، ووجود 13 غابة منها غابة بكاري المصنفة ضمن المناطق الرطبة في موريتانيا.

2- الإمكانات البشرية

تُظهر الآثار والرسوم التي توجد في معظم مناطق البلدية، والمحفورة على قمم التلال وسفوح الجبال والكهوف، أن الإنسان قد عاش في هذه المنطقة منذ العصور القديمة. على مدار الثلاثين سنة الأخيرة، شهدت البلدية طفرة نوعية في زيادة عدد القرى، خاصة على طول محور طريق الأمل والمناطق الأخرى التي تعد ملائمة نسبياً للاستقرار. ومن بين هذه القرى التي شهدت توسعاً ملحوظاً: "آمريجل"، "أم الخز"، "افريكيك"، و"امبانه."... ويرجع التقري العشوائي أساسا الذي شهدته البلدية[1] إلى الظروف المناخية وتعاقب سنوات الجفاف التي اجتاحت مجمل الأراضي الموريتانية بصفة عامة

ويبلغ عدد سكان بلدية أغورط حسب إحصاء 2013 م 17243 نسمة موزعين على 55 قرية من بينهم 7661 من الذكور و9582 من الإناث أي نسبة 55.6% مقابل 44.4% من الذكور[2]79 أما

[1]-Ministère de l'Habitat de l'Urbanisme et de l'Aménagement du territoire .**Stratégie d'Encadrement de la Sédentarisation**.2009.p; 10.

[2]- المكتب الوطني للإحصاء، التعداد الرابع للسكان والمساكن 2013 ص: 79

في سنة 2000م فقد بلغ عدد سكان بلدية اغورط 12.924نسمة[1] موزعين على 34 قرية. من بينهم: 7164 نسمة من الإناث(أي نسبة 55.43 % من سكان البلدية) مقابل5760 نسمة من الذكور بينما يُقدر السكان المحليون مجموع السكان ب 15.616 نسمة.[2] والغالبية العظمى من السكان تقل أعمارهم عن 30 سنة أي نسبة (40%).

تشير المسوحات التي أجرتها المفوضية المكلفة بحقوق الإنسان ومكافحة الفقر، بالإضافة إلى المكتب الوطني للإحصاء حول الظروف المعيشية للسكان، إلى أن الفقر النقدي لا يزال ظاهرة سائدة في المناطق الريفية، حيث يعيش ستة من كل عشرة أفراد في ظروف أقل من المستوى المعيشي الأدنى المطلوب. ومع ذلك، يبرز التقرير تحسنًا ملحوظًا في المؤشرات الاجتماعية، فضلاً عن تغيرات كبيرة في مستوى الخدمات الأساسية، خاصة في مجالات التزويد بالماء الصالح للشرب، والرعاية الصحية، والتعليم، والاتصال، والكهرباء على مستوى البلاد بشكل عام.

في حين أن مؤشر الفقر يبقى مرتفعا في المناطق الريفية ويبلغ 61.2% مع العلم بأن المتوسط الوطني يبلغ 46.3%؛ كما تبين وجود طبقة شريحة هشة وفي تزايد مستمر تشكلها الأسر التي تعيلها نساء مطلقات لا يمكنها تحمل تكاليف الحياة المعيشية.

3- : البنية التحية

كان لموجة الجفاف المتعاقبة على البلاد تأثيرات سلبية كبيرة على كل من الوسطين الريفي والحضري، حيث أسفرت عن ظهور مشكلات اجتماعية ترجع أساسًا إلى مستوى التطور الديمغرافي الذي شهدته المنطقة. هذا التطور أدى إلى زيادة الضغط على الهياكل الاقتصادية التقليدية، مما نتج عنه آثار متباينة في حدتها على العالم القروي، خاصة فيما يتعلق بالتجهيزات التعليمية والصحية، وكذلك مدى توافر الماء الصالح للشرب في القرى. كما أسفرت الزيادة السكانية والميل نحو الاستقرار عن ضرورة توفير خدمات جديدة للمجتمع القروي، بما في ذلك تجهيزات اجتماعية أساسية.

أ. تدني مستوى التجهيزات التعليمية

يلاحظ من خلال الجدول التالي ضعف التجهيزات التعليمية على مستوى البلدية، التي يتراوح عدد تلامذتها 3649 تلميذا يتوزعون على 33 مدرسة، وبطاقم تعليمي يصل 65 معلما، أما على مستوى التعليم الإعدادي والثانوي فتوجد في البلدية ثانوية واحدة وإعداديتين واحدة في قرية أغورط عاصمة البلدية والثانية في أفام لخذيرات.

وتفتقر جل المدارس بصفة عامة إلى:

- ✓ إعادة تأهيل الحجرات والتكملة والتجهيز بالطاولات.
- ✓ بناء أسوار
- ✓ بناء مكاتب لمديري المدارس
- ✓ التزيد بالماء الصالح للشرب.

[1] المصدر: **دليل الأماكن الآهلة "السكان المتحضرون" الإحصاء العام للسكان والمساكن** 2000 نوفمبر 2002

[2] المكتب الوطني للإحصاء: **إحصاء السكان والمساكن 2000 سكان البلديات: البنية حسب العمر والجنس** أغشت 2003 .

ب. المنشآت الصحية

لم يكن المجال الصحي أوفر حظا من المجال التعليمي، حيث ظل في مقدمة البرامج المرفوعة للمجال الريفي منذ عقود خلت، فبالرغم من الجهود التي بذلتها الدولة منذ بداية التسعينات في وضع سياسة صحية هدفها الأول الصحة للجميع من خلال:[1]

- ✓توسيع الغطاء الصحي مع التركيز على صحة الأم والطفل.
- ✓توسيع نوعية الخدمات الصحية.
- ✓توفير الأدوية بأسعار رخيصة لأكبر عدد ممكن من المواطنين
- ✓تعزيز القدرات التنظيمية والتسييرية للنظام الصحي والعمل الاجتماعي.

إلا أن هذه الأهداف التي وضعتها الدولة، وجعلتها مرتكزات لسياستها الصحية، ما زالت دون المستوى المطلوب للساكنة القروية، وحتى لساكنة المدن. فمن الملاحظ على عموم مجال البلدية، ضعف الخدمات الصحية بجميع مستوياتها، سواء تعلق الأمر بكمها أو نوعها، أو بتوزيعها المجالي، حيث لا تشمل البلدية إلا على سبع نقاط صحية، يقدم العلاجات الأولية فيها 7 ممرضي دولة و5 قابلات تقليدية و8 وكلاء صحة جمعويون.

ج. التزود بالماء الصالح للشرب

ظل توفير الماء الصالح للشرب في الوسط القروي وكهربة الريف من أبرز الأولويات التي سعت الحكومات المتعاقبة في موريتانيا لتحقيقها، رغم الإنجازات المحدودة التي تحققت في هذا المجال نتيجة التمويلات الضعيفة من المنظمات الدولية والميزانيات المخصصة من الدولة. ومع تزايد الحاجة إلى الماء في ظل الظروف الحالية، أصبحت مشكلة الماء أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى. فقد برزت هذه المشكلة بشكل متزايد بعد سنوات الجفاف المتعاقبة التي شهدتها موريتانيا، وما أسفر عنها من زيادة في عمليات التقري وتوسعها، ما يتطلب توفير موارد مائية كافية لدعم هذه العمليات. وتتوفر البلدية حالياً على.:

- شبكات مائية مع آبار بمضخات حرارية أو شمسية في المراكز الأكثر سكانا.
- وجود آبار من الإسمنت في بعض القرى.
- هناك بعضا من القرى تفتقر تماما إلى الماء الصالح للشرب

د. الطرق:

بعد الاستقلال، كانت الأولوية هي ربط المناطق الجنوبية والجنوبية الغربية بالعاصمة نواكشوط، حيث يمر الجزء الأكبر من البلدية عبر "طريق الأمل". ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات كبيرة في مجال الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم في العديد من مناطق البلدية، وذلك بسبب العزلة التي تعاني منها بعض المناطق.

[1]- المفوضية المكلفة بمحاربة الفقر وبالدمج : الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر، يونيو2003، ص: 12

4- الإمكانات الاقتصادية

رغم توافر بعض العوامل الطبيعية التي قد تدعم الأنشطة الفلاحية، فإن القطاع الريفي يظل يعاني من تحديات كبيرة تعرقل تحقيق التنمية المستدامة. من أبرز هذه التحديات نقص التمويل اللازم للاستثمار في تحسين الإنتاج الزراعي والحيواني، بالإضافة إلى قلة التدريب والتقنيات الحديثة التي قد تساعد في تحسين إنتاجية القطاع. كما أن التغيرات المناخية تؤثر بشكل كبير على الإنتاج، مما يجعل القطاع الفلاحي عرضة للمخاطر البيئية، مثل الجفاف والفيضانات، التي تتسبب في تدهور الأراضي الزراعية وتقليص المساحات القابلة للزراعة.بالإضافة إلى ذلك، يواجه المزارعون تحديات تتعلق بالوصول إلى الأسواق المحلية والعالمية، مما يؤدي إلى ضعف القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية والحيوانية. كما أن نقص البنى التحتية مثل الطرق والمرافق التخزين والمعالجة يقلل من الفرص المتاحة للتسويق الأمثل للمنتجات.

وبالرغم من هذه التحديات، فإن هناك إمكانيات لتحسين الوضع في القطاع الريفي من خلال تعزيز الاستثمار في البنى التحتية الأساسية، وتوفير الدعم الفني والتدريب للمزارعين، وتشجيع استخدام التقنيات الحديثة في الزراعة وتربية الماشية. هذا بالإضافة إلى تحسين الوصول إلى التمويل وتطوير السياسات التي تدعم الاستدامة البيئية وتشجع على الاستثمار في القطاعات غير الفلاحية مثل الصناعة التقليدية والسياحة، مما يمكن أن يسهم في خلق فرص عمل جديدة وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للسكان المحليين.

تتميز بلدية أغورط تقليديا بطابعها الزراعي الرعوي، وتنضاف أنشطة أخرى إلى ذلك تتمثل في التجارة والصناعة التقليدية. وتتركز هذه الأنشطة الأخيرة على مستوى المناطق شبه الحضرية والمستقرة خاصة على طريق الأمل. وظل القطاع الفلاحي الذي تعتمد عليه الغالبية العظمى من الساكنة المحلية يعاني بسبب معوقات أهمهما:[1]

- ✓ ضعف المصادر البشرية.
- ✓ ضعف أو عدم تنظيم القطاع الخاص.
- ✓ نقص البنى التحتية

1. الزراعة

إن المظهر الخارجي لتضاريس بلدية أغورط يشجع كثيرا على قيام الأنشطة الزراعية، ولكنها تبقى منطقة تمركز قوي للرعي، رغم وجود ثلاثة أنواع من الزراعة على مستوى البلدية هي: زراعة الخضروات، والزراعة المطرية وخلف السدود والواحات.

أ. **زراعة الخضروات**: يمارس هذا النوع من الزراعة في واحات بوكعاره وبلوار وأغورط وفي بعض القرى الريفية مثل أم الخز1 عين الرحمة، آمريجل، جيمي، مقطع اسفيره، وافريكيكه وفي أفام لخذيرات. ولكن بإنتاج ضعيف نسبيا. وتعاني زراعة الخضروات من نقص في أدوات السقي، والحماية، والتأطير والأدوات الزراعية.

[1]-وزارة التنمية الريفية: الحالة الراهنة للقطاع الفلاحي، ابريل 2007، ص: 9

ISSN: 1112-5144
EISSN :2600-6332

ب. **الزراعة المطرية وخلف السدود**: تعتبر بلدية أغورط أحد أهم مخازن الإنتاج الزراعي لولاية لعصابة التي تمارس فيها أساسا خلف السدود، وذلك بالإنتاج الزراعي الكبير لبعض السدود مثل مقطع اسفيره وواد أم الخز. والزراعة المطرية بالرغم من كونها هي السائدة تبقى خاضعة للظروف المناخية وللمشاكل المرتبطة بالتمويل ووسائل الإنتاج وضعف التأطير. وتحتوي البلدية على 11سدا تقليديا.

د. **الواحات**: توجد في مجال البلدية أكثر من 6 واحات ضعيفة الإنتاجية في مجملها، أهمها في بوكعارة وبلوار وأغورط ورأس الفيل..؛ تعاني هذه الواحات من مشاكل عدة تتلخص في:

المشاكل المرتبطة بزحف الرمال، ونقص وسائل السقي، والصيانة، ومكافحة الآفات الزراعية وهي في مجملها ضعيفة الإنتاج.

2. التنمية الحيوانية

تتميز البلدية بأن النشاط الاقتصادي السائد والأهم فيها هو النشاط المرتبط بالتنمية الحيوانية (الأبقار والمجترات الصغيرة...) المعتمدة على الحركة الانتجاعية؛ والملاحظة العامة أن السكان لا يستفيدون كثيرا من التنمية الحيوانية، إلا إذا ما استثنينا بيع بعض من منتجات المشتقات الحيوانية.

التجارة والصناعة التقليدية والسياحة:

إن وقوع البلدية على طريق الأمل جعل منها عاملا مهما لدفع النشاط التجاري فيها وكذا المناطق المجاورة لأغروط، كما تمارس الأنشطة التجارية والصناعة التقليدية بشكل واضح نظرا لكونها نقطة وصل بين عدة بلديات مما شجع على بناء سوق مهم للمؤسسات الصغيرة.

وبالرغم من وجود مواقع سياحية مهمة داخل مجال البلدية من واحات وكثبان رملية وسلسلة جبال أفلة وبعضا من المناظر الطبيعية الغابوية...، إلا أن الاستفادة منها محدودة بسبب غياب بنيات الإيواء، وعدم وعي السكان المحليين بذلك.

خامسا: أبعاد وآفاق التنمية المحلية المستدامة في بلدية أغورط

يتطلب تعزيز التنمية المحلية الشاملة والمستدامة في البلدية تطوير آليات للتعاون بين القطاع العام والخاص والمجتمع المدني، وذلك لتكثيف الجهود وتحقيق تكامل بين مختلف الأطراف. ويجب أن تكون هناك رؤية استراتيجية واضحة تحدد أولويات التنمية وفقًا للاحتياجات المحلية والموارد المتوفرة، مع مراعاة الخصوصيات المحلية والمشاكل الاجتماعية والبيئية التي قد تعيق النمو.

من المهم أيضًا تحسين الحوكمة المحلية من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة في اتخاذ القرارات وتنفيذ المشاريع التنموية، مما يسهم في بناء الثقة بين المواطنين والإدارة المحلية. كما يجب العمل على تطوير البنى التحتية الأساسية مثل الطرق، والكهرباء، والمياه، والصحة، والتعليم، بما يضمن تحسين جودة الحياة ويشجع على الاستثمارات المحلية والأجنبية.

علاوة على ذلك، فإن التنمية المستدامة لا تقتصر فقط على تحسين الظروف الاقتصادية، بل تشمل أيضًا تعزيز الوعي البيئي والحفاظ على الموارد الطبيعية. ويجب أن يتم التركيز على الاستدامة البيئية في جميع المشاريع التنموية لضمان الحفاظ على البيئة للأجيال القادمة.

وفي هذا السياق، يمكن أن تساهم المبادرات المحلية المبتكرة، مثل تعزيز السياحة البيئية أو الصناعات التقليدية المستدامة، في توفير فرص عمل جديدة وتحقيق تنمية اقتصادية شاملة، مع مراعاة الحفاظ على التراث المحلي والموارد الطبيعية.

ومن خلال بحثنا هذا الذي بينا فيه مختلف المؤهلات والإكراه التي تزخر بها البلدية، من حيث مواردها الطبيعية والبشرية وإمكاناتها السوسيو- اقتصادية، مع التطرق إلى أهم الاكراهات التي تعيق التنمية المحلية المستدامة.

وقد مكننا الجرد العام للموارد الطبيعية والبشرية والاقتصادية بالبلدية، من ترتيب المؤهلات التي تزخر بها، ومواطن الضعف التي تعاني منها، والفرص التي تتوفر عليها وأخيرا المخاطر والمشاريع المقترحة والنتائج المتوقعة، وهو ما يسمح بوضع حصيلة تركيبية لمعطيات التنمية المحلية المستدامة من خلال مواطن القوة والضعف والفرص والمخاطر بالنسبة للمجال، وبتحديد محاور إستراتيجية التنمية المحلية المقترحة.

و سنقتصر على تقديم حصيلة لإمكانات وإكراهات التنمية المحلية في بلدية أغورط ، ثم إبراز أهم محاورها حسب أهميتها و أولوياتها، وذلك من خلال دراسة المؤهلات التي تتمتع بها البلدية والاكراهات أو المعوقات التي تقف أمام التنمية المحلية المستدامة في بلدية أغورط؛ وكان لزاما علينا وضع مخطط تشخيصي يشمل مواطن القوة ونقاط الضعف والمخاطر ، ثم وضع مخطط شمولي لمقترحات لتلك المؤهلات والاكراهات مع تصور للنتائج المتوقعة منه وذلك حسب الجدول التالي:

المؤهلات(نقاط القوة)	الاكراهات(نقاط الضعف)	المخاطر	المشاريع المقترحة	النتائج المتوقعة
- موقع جغرافي متميز؛	- الجفاف؛ وعدم انتظام الأمطار وتذبذبها في الزمان والمكان وارتفاع درجات الحرارة؛	- توالي سنوات الجفاف؛ والتصحر؛ والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية؛	- إجراء دراسات للشبكة المائية وإقامة أحزمة لمكافحة زحف الرمال واستصلاح الأراضي الزراعية ومكافحة التصحر؛	- التحكم في المياه السطحية؛ - الحد من زحف الرمال والمحافظة على التنوع البيولوجي يمكن أن يساعد في خلق العديد من الأنشطة المدرة للدخل؛
على مستوى المجال الغابوي				
- وجود تنوع حيوي مناطق رطبة...برك،تامورت، كيعات	- الجفاف والتصحر؛ وزحف الرمال ومشكل تجديد الغابات والمحافظة عليها؛	تدهور الغطاء النباتي؛ - تقدم جبهات الترمل؛ - قلة المراعي؛	- مكافحة التصحر؛و تسيير الموارد الطبيعية بصفة معقلنة ومستديمة وتقييم وتثمين المقدرات الغابوية؛	المحافظة على التنوع البيولوجي وحماية الغطاء النباتي؛ وتدبير المناطق الرطبة؛
على مستوى المجال الزراعي				
- وجود أراضي صالحة للاستغلال الزراعي؛ - وجود واحات ومقومات كفيلة بترقية وتنمية الزراعة؛ مع وجود تعاونيات لزراعة الخضروات ؛	- تحكم الظروف الطبيعية في هذا النشاط؛ مع ضعف المردودية. وكلك ضعف القدرات التنظيمية وعدم هيكلة وتنظيم المجتمع المدني	- نقص المداخل وزيادة نسبة الفقر في الوسط الريفي؛ والنزوح الريفي؛	- تأهيل السدود؛ وحماية المزارع من الآفات وتوفير الآلات الزراعية؛	- زيادة المداخيل وتقليص نسبة الفقر؛ وتنويع وتكثيف الإنتاج لزراعي؛ عن طريق التحكم في المياه السطحية؛
على مستوى المجال الرعوي				
- أعداد مهمة لقطعان المواشي، ومتنوعة مما يشكل موردا لا يستهان به؛	الممارسات الزراعية التقليدية الضارة بالمراعي؛ مع توالي سنوات الجفاف وتقدم جبهات	- تدهور المراعي؛ - تراجع أعداد القطعان؛ والنزوح	- جرد إحصائي لقطعان المواشي؛ وإنشاء مصانع للحوم الحمراء وللألبان والجلود؛ وخلق محميات رعوية وحفر آبار في المناطق	- زيادة وتنويع الإنتاج وتحسين تغطية الحاجيات الغذائية. وخلق فرص للعمل وضمان دخل في الوسط

ISSN: 1112-5144
EISSN :2600-6332

ـ مجال رعوي متنوع إذا ما تم تنظيمه وتأهيله؛	التصحر؛ ضعف المندوبيات الجهوية للتنمية الريفية والبيطرة	الريفي؛	الرعوية؛	الريفي؛
على المستوى السياحي				
ـ موقع جغرافي متميز بوجود تلال وكهوف وسلاسل جبلية وتعدد المواقع السياحية الطبيعية.ومواقع أثرية هامة؛	ـ ضعف وهشاشة البني التحتية السياحة؛ مع غياب الثقافة السياحية لدى السكان المحلين؛	منتوج سياحي غير نشط مع ضعف المنتوج الثقافي	تهيئة وتجهيز منطقتي "أم لبعر" و "بكاري" الرطبة، ومنطقة افريكيكة والمتفاتنات"، لما يتمتعان به من مواقع سياحية هامة مع توفير البنية التحتية الضرورية وتشجيع الأنشطة القادرة على خلق ديناميكية سياحية تساعد على ازدهار أنشطة اقتصادية موازية	ـ تنويع الأنشطة السياحية المدرة للدخل؛ وتجهيز بنيات تحتية سياحية وتثمين المورث الثقافي؛
على مستوى الصناعة التقليدية				
ـ وجود يد عاملة وتوفر المواد الأولية؛ مع وجود سوق محلي بكيفة؛ وارتفاع الطلب على الصناعة التقليدية مؤخراً	ـ ضعف القدرة على ترقية وتسويق الصناعة التقليدية؛ وهشاشة وسائل الإنتاج المستخدمة من طرف الحرفين؛	ـ تراجع الاقتصاد التقليدي الثقافي؛	ـ إعداد وتهيئة وحدات للصناعة التقليدية؛ والتشجيع على خلق منظمات مهنية تساهم في تنظيم الإنتاج؛	ـ تنويع الأنشطة الصناعية؛ وخلق فرص عمل للساكنة المحلية؛
على مستوى البنى التحتية				
-وجود فوارق على مستوى التعليم الأساسي والثانوي بين البلديات مع النقص الدائم في الطاقم التدريسي والتسرب المدرسي وعدم نفاذ الشباب إلى التعليم الإعدادي والثانوي؛ وتهالك المباني والتجهيزات المدرسية؛	ـ أطفال في سن التمدرس، وإقبال كبير على التعليم. وتزايد نسبة التلاميذ الراغبين في التعليم	ـ ارتفاع نسبة التمدرس؛ ـ انخفاض نسبة الأمية؛	تجهيز المدارس وخلق مؤسسات للتعليم الإعدادي والثانوي؛ وتوفير البنايات المدرسية الضرورية وتزويدها بكل المرافق الأساسية وزيادة الأطر التعليمية	ـ انتشار الأمية والتسرب المدرسي ؛ وتكريس الفوارق المجالية في الخدمات التعليمية؛
على مستوى المجال الصحي				
ـ سوء توزيع النقاط الصحية الجغرافي في البلدية مع النقص الحاصل في طاقم وعمال صحة غير كافيين،وضعف المستوى المهني للموارد البشرية وعراقيل وصعوبات مرتبطة بكلفة وثمن الأدوية الأساسية؛ ورداءة نوعية الأدوية المتوفرة في السوق؛	ـ المستشفى الجهوي، ومركزين للصحة ونقاط صحية؛	ـ تحسين ولوج السكان إلى الخدمات الصحية وتحسين نوعية الخدمات الوقائية والعلاجية وأطر طبية مدربة ؛	ـ تدعيم المراكز الصحية وتزويدها بالأجهزة والأدوية والأطباء؛ وبناء نقاط صحية جديدة وتأهيل أخرى؛ وتوفير سيارات اسعاف؛	ـ انتشار الأمراض والأوبئة؛ وارتفاع تكاليف العلاج؛ مما أدى إلى ارتفاع نسبة الوفيات؛
على مستوى الطرق				
ـ هشاشة شبكة الطرق؛	ـ الطريق المعبدة كيفه- أفام لخذيرات؛	ـ فك العزلة ؛ وتنظيم القطاع؛ وتقليص تكاليف التنقل؛	ـ تشييد ممرات لفك العزلة وحماية المسالك القروية من زحف الرمال عليها؛	ـ عزلة مناطق الإنتاج؛ وارتفاع تكاليف التنقل؛
على مستوى الماء الصالح للشرب				
ـ هشاشة البنيات التحتية المائية؛ وضعف الإدارة والموارد البشرية المكلفة بتأطير القطاع؛ ونضوب الآبار، وارتفاع نسبة الملوحة فيها	ـ وجود آبار ارتوازية؛ وآبار إسمنتية وشبكة التزويد بالماء الشروب في جزء من البلدية.	ـ تزويد التجمعات القروية بنقاط مائية حديثة؛	ـ حفر آبار ارتوازية ؛ وأخرى إسمنتية؛ وإجراء دراسات للحفر المائي	ـ أزمات عطش شديدة؛ ومياه ملوثة وانتشار الأمراض بين السكان؛

الخاتمة:

لقد تطلب منا موضوع الدراسة تسليط الضوء على أهم المؤهلات الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية التي تتمتع بها بلدية أغورط، مع مراعاة التحديات التي تعيق عملية التنمية المحلية، سواء كانت طبيعية، اقتصادية، أو اجتماعية. وقد حاولنا إبراز هذه المؤهلات من خلال تحليل واقع الموارد المحلية في البلدية، بما في ذلك الموارد الطبيعية مثل البنية الجيولوجية، مظاهر السطح، والظروف المناخية التي تتسم بقلة الأمطار وارتفاع درجات الحرارة، وما لها من تأثير على الأنشطة الاقتصادية. وبالنظر إلى الموقع الجغرافي للمنطقة، نجد أن النشاط الرعوي والزراعي الذي يهدف إلى الاكتفاء الذاتي والاستهلاك المحلي يهيمن عليها. ورغم ذلك، ما زالت الموارد المحلية تعاني من نقص في التثمين وسوء الإدارة، في ظل قلة الموارد المائية السطحية والجوفية، مما يزيد من تعقيد الوضع.

رغم الجهود التي تبذلها الدولة والجماعات المحلية (البلديات)، فإن مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية تكشف عن نقص واضح على مختلف الأصعدة. فقد ظل اهتمام الدولة بالمنطقة المدروسة محدودًا، كما تعاني البلدية من ضعف في الموارد البشرية والمالية، مما قلل من قدرتها على المساهمة في حل مشكلات التنمية المحلية، حيث اقتصر دورها على إدارة القضايا اليومية للمواطنين، في وقت تزايدت فيه احتياجات السكان من الناحية الاقتصادية والاجتماعية.

إن الوضع الصعب الذي تعيشه بلدية أغورط، من نقص في الخدمات والتجهيزات الصحية والتعليمية، وانتشار الأمية، بالإضافة إلى ضعف شبكة الطرق والعزلة، ومشاكل التزود بالماء الصالح للشرب، وكذلك ما يواجهه اقتصادها التقليدي (الرعي والزراعة) من تحديات كمية ونوعية، أصبح يفرض ضرورة إعادة النظر في التعامل مع إشكالية التنمية المحلية المستدامة. وهذا يتطلب تنسيقًا محليًا وجهويًا محكمًا بين مختلف الفاعلين، مع الأخذ بعين الاعتبار استراتيجية التنمية المحلية المقترحة ومحاورها وتطبيقها، إضافة إلى بعض الاقتراحات التي نراها ضرورية للمساهمة الفعالة في تحقيق تنمية محلية شامل:

1. المحافظة على الموارد المائية، والتربة والتنوع البيلوجي، ووضع قوانين على مستخدمي المجال الغابوي، وإنجاز مشاريع بهدف حمايتها، مع إنشاء تعاونيات رعوية وتطوير تربية الماشية عن طريق التحسين الحيواني وجودة المواد العلفية
2. ضرورة إعادة التنظيم بين القطاع الزراعي والحيواني، وتحسين تقنيات الإنتاج والمردودية.
3. خلق وسط ريفي يعمل على تثبيت السكان القرويين في أماكنهم الأصلية، وذلك بتوفير الحد الأدنى من المقومات والمرافق الضرورية لتحسين مستوى عيش الساكنة القروية انطلاقا من فك العزلة، وإنشاء مرافق صحية، وتعليمية.

إن تحقيق التنمية المحلية المستدامة في بلدية أغورط يتطلب وضع خطط واضحة وشاملة تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية للمنطقة. ومن الضروري تعزيز القدرة الإدارية للجماعات المحلية من خلال تحسين الموارد البشرية والمالية وتطوير الكفاءات المحلية في مجال التخطيط والتنفيذ. كما يجب توفير بنية تحتية أساسية تتناسب مع احتياجات السكان، بما في ذلك تحسين شبكة الطرق، وتوسيع خدمات التعليم والصحة، وتوفير الماء الصالح للشرب، وتعزيز التوعية ضد الأمية.

بالإضافة إلى ذلك، من المهم دعم الاقتصاد المحلي من خلال تطوير الأنشطة الزراعية والرعوية بشكل مستدام، مما يعزز الإنتاجية ويحسن جودة الحياة للسكان. كما يمكن تحقيق ذلك من خلال إدخال تقنيات حديثة في الزراعة وتوفير التدريب المناسب للمزارعين والراعين على أساليب الإنتاج الأكثر فعالية.

إن التنسيق بين جميع الفاعلين المحليين والجهويين يجب أن يكون محورًا أساسيًا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. يتطلب ذلك وضع استراتيجيات تركز على المشاركة المجتمعية وتعزيز التعاون بين القطاعات المختلفة مثل الزراعة، التعليم، الصحة، والمياه، لضمان تكامل جهود التنمية وتحقيق نتائج ملموسة تنعكس إيجابًا على حياة السكان في بلدية أغورط.

المراجع:

1. إسلم ولد محمد الهادي" موريتانيا عبر العصور" الطبعة الأولى-موريتانيا.1994
2. امحمد بودواح: دور زراعة الكيف في التحولات الاقتصادية والاجتماعية والمجالية، و آفاق التنمية في جبال الريف: نماذج من الريف الأوسط، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الآداب، تخصص: جغرافيا، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 2001-2002
3. المديرية العامة للجماعات المحلية 2012
4. المكتب الوطني للإحصاء، التعداد الرابع للسكان والمساكن 2013
5. المكتب الوطني للإحصاء: إحصاء السكان والمساكن 2000 سكان البلديات: البنية حسب العمر والجنس أغشت 2003
6. المفوضية المكلفة بمحاربة الفقر وبالدمج الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر، يونيو2003
7. الخريطة الجيولوجية لموريتانيا
8. مجموعة النصوص المنظمة للجماعات الاقليمية
9. وحدة التكوين (تسيير الشؤون الإدارية البلدية)وزارة الداخلية واللامركزية 2012
10. مشروع دعم بلديات لعصابه (م.د.ب.ل)، المخطط التنموي البلدي لبلدية أغورط 2007
11. مشروع دعم بلديات لعصابه (م.د.ب.ل)، خطــة الاستثمــار السنــوية، 2007
12. محطة الأرصاد الجوية في كيفة 2023
13. مشروع دعم بلديات لعصابه (م.د.ب.ل)، المخطط التنموي البلدي لبلدية أغورط 2007
14. دليل الأماكن الآهلة "السكان المتحضرون" الإحصاء العام للسكان والمساكن 2000 نوفمبر 2002
15. ج ا م، تحديث البرنامج الجهوي لمكافحة الفقر لولاية لعصابة، التقرير النهائي 2009
16. كتابة الدولة المكلفة بالبيئة، خطة العمل الوطنية لمكافحة التصحر في موريتانيا، 2009
17. وزارة التنمية الريفية: الحالة الراهنة للقطاع الفلاحي، ابريل 2007
18. زهرة فعرس، المجتمع الصحراوي ومسألة تدبير الماء في منطقة بوجدور، اطروحة دكتوراه، جامعة الحسن الثاني، المحمدية 2008

19. Ministère de l'Habitat de l'Urbanisme et de l'Aménagement du territoire.Stratégie d'Encadrement de la Sédentarisation. 2009..
20. Projet d'appui aux Communes de L'ASSABA « plan de développement communal » Commune de AGHORAT, septembre2006.